

المملكة المغربية  
رئيس الحكومة

لِفَتَّا التَّعْزِيزِيَّةِ



الرِّيَاضِيُّ : 24 رمضان 1432

الموافق لـ: 25 غشت 2011

منشور رقم 8/2011

إلى

السيدين وزيري الدولة

والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

والمندوبين الساميين والمندوب العام

والمندوب الوزاري

الموضوع : تفعيل دور المفتشيات العامة للوزارات .

سلام تام بوجود مولانا الإمام ،

وبعد، فقد نص الدستور الجديد للمملكة، في تصديره وفي عدد من فصوله، على تقوية مؤسسات دولة حديثة مركزاتها تعزيز آليات الحكامة الجيدة، ومحاربة الفساد، وتنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة في الولوج إليها؛ كما أفرد باب كاملاً (الباب الثاني عشر) لمبادئ الحكامة الجيدة التي تستدعي، بكل تأكيد، خضوع جميع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وكذا تقديمها للحساب عن تدبيرها للأموال العمومية، وخضوعها في هذا الشأن للمراقبة والتقييم.

وفي هذا الإطار، تعتبر المفتشيات العامة للوزارات أداة أساسية للمراقبة الداخلية. وقد تم بموجب المرسوم رقم 2.11.112 الصادر في 20 من رجب 1432 (23 يونيو 2011) في شأن المفتشيات العامة للوزارات، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 5960 بتاريخ 14 يوليوز 2011 ، تحديد الاختصاصات الموكولة إليها، والقواعد المؤطرة لسير أشغالها وضبط شروط وكيفية وممارسة مهام التفتيش .

وفي هذا الصدد، فقد أصبحت هذه المفتشيات مطالبة بتولي مهام المراقبة والتدقيق وتقييم النتائج، فضلاً عن القيام بمهمة التنسيق والتواصل والتابع مع مؤسسة الوسيط، والتعاون مع كل من المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة .

صكبة العرش  
نارخ الصدور  
2011  
25 اغسطس  
719  
رقم

وما لا شك فيه أن إرساء مهام التفتيش على أساس واضح ستجعل الهيئات المكلفة بها أكثر فاعلية في مراقبة الأداء الإداري والتدبير المالي، وفي إدراج بعدي التدقيق والتقييم بشكل متلازم في أسلوب عملها، وذلك بغية تقويم وإصلاح أداء وسير المرافق العمومية، وتحقيق المصلحة العامة عبر تقويم مخططات وبرامج العمل القطاعية وتصحيحها، والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهار المال العام.

كما أن إنجاح المهام المستندة للمفتشيات العامة رهن باختيار الموارد البشرية المؤهلة للعمل بها، والتي يتبعين أن تتوفر على الخبرة والكفاءة الضروريتين لممارسة مهام تقتضي الجمع بين تقنيات التدبير الإداري والمالي والمحاسبي وأليات المراقبة والتقويم والتفتيش من جهة، وبتمكينها من الوسائل الضرورية للاضطلاع بالدور المنوط بها على الوجه الأكمل من جهة أخرى.

ووفق ما يقتضيه المرسوم، يتبعن على المفتشيات العامة للوزارات إعداد برنامج سنوي لعمليات التفتيش التي يجب القيام بها بتکاليف من الوزراء في إطار منهج ، إلى جانب المراقبة المباغطة التي تصدر بشأنها تعليمات لإنجازها، على أن يتم تضمين نتائج التفتيش والبحث في تقارير ترفع إلى الوزراء المعنيين بعد الانتهاء من تجميع أجوبة المصالح المعنية وإبداء الملاحظات بشأنها، بالإضافة إلى إعداد تقرير سنوي حول القضايا المعروضة عليها من لدن مؤسسة الوسيط .

وعليه، أهيب بكم أن تولوا بالغ اهتمامكم ووافر عناءكم لتفعيل المقتضيات التنظيمية الجديدة في شأن المفتشيات العامة للوزارات، ويعززها الوسائل الكفيلة بتمكينها من الاضطلاع بمهامها على الوجه المطلوب، من خلال السهر على إشاعة ثقافة جديدة للمساءلة قوامها احترام القانون والشفافية والتزاهة والتقانى في خدمة الصالح العام، حتى تسود بكل مستويات الإدارة روح المسؤولية والانضباط والجدية ، ويتحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتبادر قضايا المرتفقين وعامة المواطنين بكل ما يتطلبه الأمر من فعالية ونجاعة .

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة  
عباس الفاسو